



كلمة
المجموعة العربية

يلقيها

الدكتور توفيق جابر

أمام
اللجنة الثانية

البند ١٩: التنمية المستدامة
" تسخير التكنولوجيا الزراعية من أجل التنمية "

نيويورك في ٢٠١٠/١٢/١

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

**Permanent Mission of Lebanon to the United Nations
866 United Nations Plaza, Suite 531, New York, NY. 10017**

السيد الرئيس،

يشرفني أن أوضح باسم المجموعة العربية موقفها من مشروع القرار المعنون "تسخير التكنولوجيا الزراعية من أجل التنمية" الذي قدمته إسرائيل. لقد طلبت المجموعة العربية التصويت على مشروع القرار وستصوت عليه بالامتناع للأسباب التالية:

أولاً: ترى المجموعة العربية أنه طالما أن مجموعة الـ ٧٧ والصين قد تقدمت بمشروع قرار معنون "التنمية الزراعية والأمن الغذائي" تحت البند 25 من جدول أعمال اللجنة الثانية، فإنه لم يعد هناك مبرراً من ناحية المضمون أن يتم تقديم مشروع قرار "تسخير التكنولوجيا الزراعية من أجل التنمية"، لأن موضوعه يشكل عنصراً واحداً فقط من بين العناصر التي يتناولها القرار المقدم من مجموعة الـ ٧٧ والصين.

فضلاً عن ذلك فإن مشروع القرار الإسرائيلي بصيغته الحالية لا يحقق التوازن في المصالح بين الدول النامية والدول المتقدمة. كما أنه لا يتناول قضايا هامة من قبيل نقل التكنولوجيا الزراعية إلى الدول النامية، والتمويل، ورفع العوائق التجارية المفروضة على دخول المنتجات الزراعية القادمة من الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة.

ثانياً: تُعد إسرائيل حتى اليوم آخر وأطول قوة إحتلال في العصر الحديث والعضو الأكثر انتهاكاً واستخفافاً بقرارات الأمم المتحدة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس حقوق الإنسان وغيرها من الهيئات. وعلى الرغم من صدور ٨٩ قرار عن مجلس الأمن ملزم دولياً فضلاً عن ما يزيد على ١٠٠ من القرارات الصادرة عن الجمعية العامة والتي تعبر عن إرادة المجتمع الدولي والتي تطالب إسرائيل، بوقف ممارساتها غير الشرعية فإنها تستمر في اتباع سياساتها المخالفة والمنتهكة لهذه القرارات. وهذا يؤكد على أن إسرائيل عضوٌ فاقدٌ للأهلية والمصداقية في الأمم المتحدة وعضو مقوض لميثاقها. ووفق هذا الواقع، يجب على الدول الأعضاء مواجهة هذا السلوك وعدم السماح لإسرائيل أن تتلاعب بالأمم المتحدة بتقليلها لمشروع قرار تستغل فيه مواضيع تقنية ذات أهمية بالغة للدول النامية لتحقيق أهداف سياسية تتمثل في التغطية على سلوكها المخالف لكل القواعد المؤسسة لميثاق الأمم المتحدة والقرارات الصادرة عن مختلف هيئات الأمم المتحدة.